في ظلال القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009م

إطلالة على ثانوية الأقصى الشرعية، مقرونة بمناشدة لاعتماد شهادتها

بقلم: الشيخ إبراهيم خليل عوض الله
الوكيل المساعد لدار الإفتاء/ مفتي محافظة رام الله والبيرة
www.darifta.org

في الأروقة الشمالية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك، بين باب الأسباط شرقاً، وباب حطة غرباً، يقع مقرها الذي تعلوه مئذنة باب الأسباط، وهي مرتبطة بالتاريخ والآثار والثقافة والتعليم والدين والقداسة، إنها مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية، التي أنشأها حريصون على القدس ومسجدها، غيورون على دينهم وثقافتهم ومستقبل أمتهم وأجيالهم، فقد شهدت بدايات النصف الثاني من القرن الماضي في أواخر العقد السادس منه عام 1958م ولادة هذه المدرسة، التي شكلت منذ تخريج أول فوج منها رافداً مميزاً للمجتمع الفلسطيني لتخصص العلم الشرعي في ميادينه المختلفة، كالإمامة والخطابة والوعظ والإرشاد والقضاء الشرعي، فنالت من البركة التي تفضل الله بها على المسجد الأقصى المبارك، والتي نص عليها قوله تعالى:{ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } (الإسراء: 1) وكثيراً ما تحدث المتابعون لهذه المدرسة في مجالسهم وكتاباتهم وآثارهم عن هذه البركة، التي لمسوها في واقعهم، فقد تولدت عن هذه المدرسة معظم المؤسسات التعليمية المختصة بالتعليم الشرعي في القدس، وعدد من مدن الضفة الغربية وخارجها، فمدارس الثانوية الشرعية في الخليل ونابلس وجنين والبيرة والثانوية الشرعية للبنات في القدس، جاءت بصورة أو بأخرى لمتابعة السير على خطى ثانوية الأقصى الشرعية، والتي نشأ في محيطها، ومن قبل إدارتها المعهد الشرعي، والذي سمي فيما بعد "كلية العلوم الإسلامية" والتي كانت نواة لكلية الدعوة وأصول الدين، ثم كلية القرآن والدراسات الإسلامية، وعلى غرار هذه النشأة أيضاً تأسست كلية العلوم الإسلامية في قلقيلية، والتي تطورت إلى كلية جامعية للشريعة الإسلامية.

وعند تفحص المراكز والمناصب والوظائف التي احتلها خريجو هذه المدرسة، عبر سنوات عمرها الخمسين، تبرز أهمية الدور الذي تؤديه هذه المدرسة، فبعض خريجيها أصبحوا وزراء ومفتين وقضاة، ومن حملة الشهادات العليا، ومدرسي جامعات، وغير ذلك من الوظائف والمراكز المهمة.

وحظيت هذه المدرسة برعاية إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، ومؤازرة الهيئة الإسلامية العليا ومجلس الأوقاف، ووزارة الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، انتقلت رعاية المدارس الشرعية ومؤسسات التعليم الشرعي في مدن الضفة الغربية إلى وزارة الأوقاف الفلسطينية، وبقيت مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية في القدس تحت رعاية إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، ووزارة الأوقاف في عمان، وكان طلابها يحظون ببعثات دراسية لإكمال دراستهم الجامعية في عدد من أهم الجامعات العربية؛

كالأزهر الشريف في القاهرة، وجامعات المملكة العربية السعودية، وكلية الشريعة في قطر، وكلية الشريعة في الجامعة الأردنية.

ولم يتوان أهل الخير عن دعم هذه المدرسة وطلابها، فتابع عدد من خريجيها الدراسة في الجامعات، على نفقة بعض المحسنين الذين كان جلهم من مدينة القدس وما حولها، فكان بعض الأشخاص، وكذلك بعض العائلات يتعهدون بتقديم بعثات دراسية للطلبة المتفوقين من خريجي هذه المدرسة، لإكمال دراستهم الجامعية في الخارج على نفقتهم الخاصة.

وبمناسبة الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية لعام 2009م، تجدر الدعوة لإبراز دور هذه المؤسسة العريقة، في ثمارها، ومددها، ووجودها، ومكانها، وتاريخها، ومضمون عملها، ومناهجها، لإعطائها بعض حقها، على مجتمعنا وتراثنا، وتعليمنا، ووجودنا في القدس، وقلبها النابض المسجد الأقصى المبارك.

لقد كانت هذه المدرسة رائدة في تبني بعض المهرجانات الثقافية والمشاركة في بعضها الآخر، وكانت تحوز على درجات مميزة ومتفوقة بين كبار مدارس القدس في هذا المجال، بالإضافة لتواصلها الثقافي مع شقيقاتها المدارس الشرعية في الضفة الغربية على أكثر من صعيد.

إن هذه المؤسسة المقدسية تعاني من مشكلة قديمة جديدة، وجدت حلاً لها في المملكة الأردنية الهاشمية، وبقيت في القدس والمدارس الشرعية في الضفة الغربية على حالها دون حل، وتتمثل هذه المشكلة في رفض الاعتراف الرسمي بشهادة الثانوية الشرعية، مما يؤدي إلى معاناة طلبة المدارس الشرعية جراء أعباء الدراسة المزدوجة، فهم يدرسون المنهاج الشرعي مضافاً إليه منهاج العلوم الإنسانية – الأدبي– أو المنهاج العلمي، ويتقدمون في نهاية المرحلة الثانوية لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في أحد المنهاجين الأخيرين، دون المنهاج الشرعي، مما يترك انطباعاً لدى الطلبة وذويهم أن دراستهم تتم دون رعاية أو حفظ حقوقها من قبل الجهات الرسمية، التي يؤمل منها أن تعيد النظر في موقفها من شهادة الثانوية الشرعية بالطريقة التي تجدها مناسبة، مراعاة لمصلحة الطلبة والمؤسسات التعليمية، التي أضحت تعاني من إهمال مسارها الخاص بالتعليم الشرعي ، الذي أنشئت من أجله، واشتهرت برعايته، وأثبتت وجودها بخريجيه، وأثرهم في المجتمع الفلسطيني وخارجه.

فهل تحذو وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حذو شقيقتها الأردنية، التي أنشئت المدارس الشرعية لديها بعد عقود من نشأة المدارس الشرعية في القدس ومدن الضفة الغربية، غير أن مدارسها تجاوزت مشكلة الشهادة بتخصيص مسار خاص بالثانوية الشرعية، إلى جانب مسارات التعليم الثانوي الأخرى، وعندنا توجد نفس المسارات، باستثناء المسار الشرعي، فتعقد امتحانات الثانوية العامة من قبل وزارة التربية والتعليم لكل الفروع؛ العلمي، والعلوم الإنسانية، والصناعي، والفندقي، والتجاري، والتمريضي، سوى الفرع الشرعي الذي بقي ينتظر قراراً بإقراره واعتماده، وسيكون هذا الإقرار لو حصل بمثابة هدية ثمينة للقدس ، يفرح بها، وينتفع منها، كثير من المرابطين في أرض الإسراء والمعراج وما حولها، مما يعزز من صمودهم، ويقوي عزيمتهم، ويشد

على أيديهم، وهم يشدون الرحال وفلذات أكبادهم إلى المسجد الأقصى المبارك، ليعمروه بالتواجد والدراسة والعبادة، ومن أجل أن تبقى ثانوية الأقصى الشرعي وشقيقاتها المدارس الشرعية في الضفة الغربية وغزة منارات مشعة في ربوع وطننا الغالي، فهل من مجيب؟!!

إن الأمل معقود أن تجد هذه المناشدة الآذان الصاغية لدى المسؤولين وأصحاب القرار، للمساهمة في رفع المعاناة عن التعليم الشرعي في القدس، من خلال اعتماد مساره رسمياً، بما يساهم في المحافظة على الهوية، وجذور المؤسسات الفلسطينية في القدس، حتى يبقى المسجد الأقصى المبارك عامراً برواده من طلبة العلم، على هدي السلف، الذين تشهد لهم مساطب الأقصى وأروقته وقبابه، بتلقي التعلم وأداء التعليم في جنباته.

سائلين الله أن يعيد للمسجد الأقصى مجده، وأن يوفقنا للعمل الجاد بكل ما توفر لدينا من إمكانات ووسائل وأساليب للمحافظة على هويته الإسلامية، ودوره العلمي البارز الذي يعتز به كل غيور ومخلص وحريص على الوجود العربي الإسلامي في مدينة القدس.